الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية ونقود

## عنـــــوان الموضـــوع:

# دور القروض البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – حمام الضلعة-

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية**


من إعداد الطلبة:

- عيشاوي مسعودة
- طرشي أمال

تحت الإشراف الأستاذ:

- سنوسي علي


## أعضاء لجنة المناقشة:

| اللقب والاسم | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| طيبي حمزة | أستاذ محاضر ب | جامعة المسيلة | رئيسا |
| سنوسي علي | أستاذ محاضر أ | جامعة المسيلة | مشرفا ومقررا |
| حدباوي أسماء | أستاذ مساعد أ | جامعة المسيلة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2016 / 2017

# شكر وتقدير

نتقدم بشكرنا الجزيل وامتناننا إلى المشرف الذي أعطانا من وقته.

وجهده ونصائحه القيمة الأستاذ : سنوسي علي.

كما نتقدم بالشكر لإدارة قسم علوم الاقتصاد.

وإلى كل الأساتذة الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي.

كما لا نفوت فرصة الشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في مد يد

المساعدة لنا خاصة إطار بنك بدر وكالة حمام الضلعة السيد نعيجي حمزة

لما بذله من عون ومساعدة

فجزاكم الله عني خير الجزاء

بارك الله فيكم

## إهداء

اهدي عملي المتواضع الى الذي قال فيهما عز وجل "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الى نبع حنان وهبة رحمان الى رفيقة دربي ونور حياتي الى من أرى العالم بوجودها أمي الغالية مهما كتب قلمي وعبر لساني لن أصف ما بي داخلي .

الى أبي الغالي الذي كان لنا بمثابة اخ وعم أطال الله عمره وحفظه .

الى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم وتقاسمنا شقاوة الحياة وفرحها اخواتي نوال وخاصة كنكوتة المنزل وشغبه جومانة .

الى رفيق دربي وشريك حياتي الذي اتقاسم معه الحياة زوجي الغالي نسيم الذي كان صبورا معي وحنونا طول فترة معه اطال الله عمره .

الى فلذة كبدي وروحي وامل في الحياة بهجة منزل وضياءه ابنتي الغالية جيهان جوري

الى رفيقاتي دربي وصديقاتي اللواتي تقاسمت معهم اجمل ايام دراسة (مسعودة،الهام،اية،اسيا ،عفاف،خولة ،سارة)

الى رفقاء دراسة والى كلية العلوم اقتصادية تخصص مالية ونقود خاصة الفوج2

الى كل من هو في قلبي ولم يذكره لساني

أمال

# الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد :

إلى من علماني مكارم الأخلاق، وسهرا على تربيتي وتفانا في تعليمي .

" إلى الغالية نبع الحب والحياة " أمي العزيزة "

إلى والدي العزيز الذي حرص على توفير كل الشروط لتحصيل علمي في هذه الحياة أدامه الله تاجا فوق رأسي .

إلى جميع إخوتي الأعزاء وأخواتي الكريمات، وإلى البراعم الصغار (إسراء آدم منار عبد الجليل عبد الرحمان محمد سلاف سعيد ) .

إلى العزيزات على قلبي (إلهام آية عفاف خولة آسيا سارة مسعودة سهام ليلي ) .

إلى كل طلبة العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود فوج02 .

كما أتقدم بأسمى معاني التقدير والاحترام بإهداء هذا العمل المتواضع إلى كل من ساهم في إنجازه واخص بالذكر رفيقة الدرب وشريكتي في هذا العمل "أمال طرشي" .

مسعودة

| فهرس المحتويات | الصفحة |
| --- | --- |
| شكر وتقدير | |
| إهداءات | |
| فهرس المحتويات | I |
| فهرس الجداول والأشكال | III |
| مقدمة | أ– د |
| **الفصل الأول: مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة المتوسطة** | |
| تمهيد | 02 |
| المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 03 |
| المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 03 |
| المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 05 |
| المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 06 |
| المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 07 |
| المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 07 |
| المطلب الثاني: آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر | 09 |
| المطلب الثالث: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 10 |
| خلاصة الفصل الأول | 12 |
| **الفصل الثاني: أساليب وإجراءات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** | |
| تمهيد | 14 |
| المبحث الأول: ماهية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 15 |
| المطلب الأول: مفهوم التمويل ووظائفه | 15 |
| المطلب الثاني: طرق تمويل المؤسسات الغيرة والمتوسطة | 16 |
| المبحث الثاني: عموميات حول القروض والسياسة الإقراضية | 19 |
| المطلب الأول: تعريف وأنواع القروض | 19 |
| المطلب الثاني: مفهوم السياسة الاقراضية وأهم العوامل المؤثرة فيها | 22 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية وضماناتها | 23 |
| خلاصة الفصل الثاني | 27 |
| **الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –حمام الضلعة–** | |
| تمهيد | 29 |
| المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية لحمام الضلعة | 29 |
| المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لحمام الضلعة | 29 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة حمام الضلعة | 31 |
| المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية–حمام الضلعة– في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 34 |
| المطلب الأول: السياسات المتبعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عند منح القروض | 34 |
| المطلب الثاني: أنواع القروض التي تقدمها الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 39 |
| المطلب الثالث: دراسة حالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة | 45 |
| خلاصة الفصل الثالث | 51 |
| الخاتمة | 53 |
| المراجع | |
| الملاحق | |

# فهرس الجداول والأشكال

## فهرس الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الهيكل التنظيمي في وكالة حمام الضلعة | 31 |
| 02 | آلية منح قرض في وكالة حمام الضلعة | 38 |
| 03 | آلية منح قرض استثماري في إطار وكالةANSEJ | 41 |
| 04 | القروض الممنوحة من طرف الوكالة | 44 |

## فهرس الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تطور مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة(2003-2010) | 09 |
| 02 | خصائص القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف الوكالة | 39 |
| 03 | خصائص القروض طويلة ومتوسطة الأجل الممنوحة | 40 |
| 04 | تطور تمويل الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2014-2016) | 42 |
| 05 | عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة( 2014-2016) | 43 |
| 06 | القروض الممنوحة من قبل الوكالة من حيث الطبيعة خلال(2014-2016) | 44 |
| 07 | نسب ومبلغ التمويل الذاتي | 46 |
| 08 | الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة(2012-2019 | 47 |
| 09 | تطور مؤشرات التوازن المالي (2012-2019) | 47 |
| 10 | تطور نسب السيولة للمؤسسة (2012-2019) | 49 |
| 11 | تطور نسب تمويل للمؤسسة (2012-2019) | 50 |

مقدمة

**مقدمة:**

زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة في معظم اقتصاديات دول العالم، ويرى العديد من الاقتصاديين أن تطوير مثل هذه المشاريع وتشجيع إقامتها، يعتبر من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، حيث أصبحت في مطلع التسعينيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل البديل الأمثل أمام الاقتصاديات وذلك باعتبارها منطلقا في زيادة الطاقة الانتاجية من جهة، والمساهمة في خلق العمالة من جهة أخرى.

على الرغم من تلك الخصائص التي تمتاز بها هذه المؤسسات إلا أنها مازالت تعاني من قصور في الحصول على الموارد المالية الخاصة بها، والتي تعتبر من أهم مصادر التمويل والتي يخصص الجزء الأكبر منها لمواجهة تكاليف الإنشاءات، لذلك تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمصادر خارجية لتغطية احتياجاتها، وبما أنها غير مؤهلة لدخول البورصة فإنها تلجأ إلى البنوك للحصول على ما تحتاجه من أموال، ولكن من أجل الحصول على القروض يتوجب عليها تقديم دراسة جدوى للمشروع توفر ضمانات لتغطية قيمة القرض.

ومما سبق ذكره يمكن طرح إشكالية الموضوع كما يلي:

- **ما هو دور القروض البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

إن هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سوف نحاول الإجابة عليها خلال دراستنا للموضوع:

- ماهي خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي عوائق تمويلها؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟
- ما هي المعايير التي تعتمد عليها البنوك في منح القرض أو رفضه؟
- ما هي الطرق المستعملة لتجنب مخاطر القروض البنكية؟

- كيف يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة حمام الضلعة) بالجزائر؟

**فرضيات البحث:**

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات:

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها ذات أهمية كبيرة في إحداث تنمية اقتصادية.
- مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهدت عدة تحولات في السنوات الأخيرة التي قامت بها الحكومة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.
- تعتبر السياسة الاقراضية المحكمة أحد أهم المعايير للتحكم في المخاطر البنكية.
- يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة حمام الضلعة– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصولها على القروض البنكية من خلال التسهيلات البنكية المقدمة لها.

**أسباب اختيار الموضوع:**

هناك جملة من الأسباب كانت الدافع لاختيار الموضوع نذكر منها:

- الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع على اعتباره يخص الجانب التمويلي والذي هو ضمن التخصص.
- حكم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل والعراقيل التي تواجهها.
- الموضوع يهتم كثيرا بالفئة الغالبة(الشباب) ومعالجة مشكلة البطالة.

**الدراسات السابقة:**

**-دراسة خوني رابح:** ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، 2002-2003 هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير وقد لخصت إلى أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد خاصة في مجال القضاء على البطالة، أما في مجال التمويل فقد أكدت الدراسة عدم وجود سياسة واضحة المعالم والأسس لدعم تمويل هذه المؤسسات، وإن المشكل الرئيسي يتمثل في البنوك الجزائرية معيقة لعملية التمويل أكثر من كونها عاملا مساعدا لأن هذه النوع لا يحظى بشروط تفضيلية لا على مستوى سعر الفائدة ولا على مستوى الضمانات.

**-دراسة عثمان لخلف:** واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيل دعمها وتنميتها- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.

حاولت هذه الدراسة التعرف في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي اقتصاديات البلدان النامية، وابراز أثر الاستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر.

**أهمية البحث:**

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في مختلف اقتصاديات دول العالم، فهي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفر مناصب شغل لعديد كبير من المواطنين من جهة أخرى.
- يعتبر التمويل من أهم المواضيع التي تشغل بال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه مرتبط أساسا بفكرة إنشاء المشروع الذي يؤدي بها إلى إفلاس والتصفية.

**أهداف البحث:**

- عرض الإطار المفاهيمي والأكاديمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا بذاته.
- التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها والمشاكل التي تعاني منها.
- تقديم أهم صيغ وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) –وكالة حمام الضلعة–.

**منهج البحث:**

اعتمدنا في دراستنا مجموعة من المناهج العلمية والتي تتناسب مع طبيعة الموضوع والمتمثلة في:

**المنهج الوصفي والمنهج التحليلي:**

اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم استخدمنا المنهج التحليلي في وصف واقع هذه المؤسسات والمتوسطة في الاقتصاد، ومصادر تمويلها وأهم العوائق التي تتعرض لها.

أما منهج دراسة حالة استخدمناه في الفصل الأخير وذلك انطلاقا من جمع المعلومات من (BADR) –وكالة حمام الضلعة– ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

**هيكل البحث:**

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى فصلين مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها:

- تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ابتدأنا في المبحث الأول بماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فقد كان عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- وفي الفصل الثاني يحمل عنوان أساليب وإجراءات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، أين عالجنا في المبحث الأول ماهية التمويل، وفي المبحث الثاني عموميات حول القروض والسياسة الاقراضية.
- وفي الفصل الثالث فهو دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة–حمام الضلعة– حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين.

# الفصل الأول:

# مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**تمهيد:**

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من البلدان المتقدمة منها والنامية على حد سواء، لأنها تقوم بدور حاسم في توسيع النشاط الاقتصادي وتنوعه، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية للدولة.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأعلى من الطاقات الاقتصادية في معظم البلدان المتقدمة والنامية، سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث العمالة.

على الرغم من التوافق في آراء الباحثين الإنمائيين ومقرري السياسات بشأن الأهمية التي توليها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية، ولا يزال هناك إشكال قائم فيما يتعلق بإعطاء تعريفا مناسبا لها وفي تحديد معالمها وأشكالها، مما ترتب عليه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا القطاع بشأن السياسة التي يتعين اتباعها من أجل النهوض وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين هما:

**المبحث الأول:** ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المبحث الثاني:** واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

## المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة تأخذ حيزا كبيرا وهاما في الاقتصاد الوطني والعالمي، فهي تمثل دعامة مهمة من دعائم الاقتصاد الوطني، كما أنها تشكل تكاملا جليا مع الشركات العالمية لذلك فالاتفاق على تعريف موحد يعتبر صعب نوعا ما.

**أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

1. **المعايير الكمية:** من بين مجموعة المعايير الكمية التي تحدد حجم المؤسسات المعايير التالية:
   - ✓ معيار عدد العاملين، معيار حجم رأس المال.
   - ✓ معيار الحصيلة السنوية، معيار الحصة السوقية للمؤسسة[1].
2. **المعايير النوعية:** إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعتمد على المعايير الكمية فحسب، بل يتعين إضافة معايير نوعية أخرى تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا شرح طبيعتها واختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى لذلك وجب إدراج جملة من معايير النوعية أهمها:
   - ✓ الاستقلالية، الملكية.
   - ✓ الحصة السوقية، محلية النشاط[2].

**ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .**

1. **تعريف الأوروبي:** قام الاتحاد الأوروبي بإعطاء تعريف كمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمحددات التالية:

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، "**إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2002،ص15.

[2] رابح خوني، حساني رقية، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع ، مصر، 2008، ص21.

- ✓ حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28مليون دولار أمريكي.
- ✓ حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.
- ✓ عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250عامل أو موظف.

**2. تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية(UNIDO):** أخذ بمعيار عدد العمال حيث جاء:

- ✓ المنظمة الصغيرة هي التي يعمل بها من 15إلى 19عامل.
- ✓ المتوسطة هي التي يعمل بها من 20إلى 99 عاملا.
- ✓ الكبيرة هي التي يعمل بها أكبر من 100 عامل[1].

**3. التعريف المعتمد في القانون الجزائري**[2]: هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 والممثل في القانون التوجيهي لترقية هذه المؤسسات.

- ✓ **المؤسسة المتوسطة(MP):** هي مؤسسة تشغل من 50 إلى250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200مليون و2مليار دينار.
- ✓ **المؤسسة الصغيرة(PE):** بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200مليون دج.
- ✓ **المؤسسة المصغرة(TPE):** بأنها مؤسسة تشغل من 01إلى09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج، وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها.

[1] محمد عبد الحليم عمر، "**التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية، 25-26ماي2003 حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2004، ص359.

[2] سمير علام، "**إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**"، مراجعة عبد الفتاح الشربني، دار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993، ص5.

## المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

### أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف نعرض فيما يلي أهم الخصائص:

- ✓ نقص حجم القوى العاملة وإمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة.
- ✓ سهولة التأسيس فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وإنما تعتمد على مدخرات الأفراد.
- ✓ عدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل في المؤسسات الصغيرة.
- ✓ وجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة.
- ✓ القدرة على إشباع حاجات عديدة من المشترين وفي مناطق بعيدة من السوق[1].

### ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[2]:

- ✓ تساهم في تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية.
- ✓ تتيح فرص العمل للراغبين وتخفف من وطأة البطالة.
- ✓ تحتاج إلى استثمارات منخفضة مقارنة بما تحتاجه المؤسسات الكبيرة لأنها تعتمد على تكثيف عنصر العمل بينما المؤسسات الكبيرة تعتمد على تكثيف عنصر رأس المال.
- ✓ تساهم في زيادة حجم وقيمة الصادرات.

[1] فريد راغب النجار، "**إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص06.

[2] عثمان يخلف،" **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص168.

**المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع، تختلف باختلاف معايير تصنيفها:

**أولا: تصنيف حسب طبيعة التوجه**

1. **المؤسسات العائلية:** وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة.
2. **المؤسسات التقليدية:** هي مؤسسات تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية في الورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل.
3. **المؤسسات المتطورة والشبه متطورة:** تتميز عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعية الحديثة لأنها تنتج منتجات مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة.

**ثانيا: تصنيف حسب طبيعة المنتجات:**

1. **مؤسسات انتاج سلع استهلاكية:** تقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل: المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية منتجات الخشب...الخ
2. **مؤسسات انتاج السلع والخدمات:** هو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع النقل، الصناعة الميكانيكية والكهرومائية، مواد البناء....الخ[1].

**ثالثا: حسب طبيعة الملكية**

1. **مؤسسات عامة:** هي مؤسسة تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين التصرف فيها.
2. **مؤسسات خاصة:** هي مؤسسة تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد.
3. **مؤسسات مختلطة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص[2].

[1] رحومي الأستاذ، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**"، المكتبة المصرية، الطبعة الأولى، 2011، ص26،27.

[2] ناصر دادي عدون،" **اقتصاد المؤسسة**"، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص11.

## المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة مراحل أساسية وهي:

### المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى أربعة مراحل رئيسية كالآتي:

#### المرحلة الأولى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(1962-1980) [1]

لقد كان حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممولة بالمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال الوطني وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محددة على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى المقياس من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة....الخ.

وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة الهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت تلك المؤسسات متوقعة الحركة الاقتصادية والأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي الاشتراكي للمؤسسات منذ عام 1971 كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها وأصبحت تابعة للدولة في ظل تبني الخيار الاستوائي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص.

#### المرحلة الثانية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(1980-1990)

في هذه المرحلة ظهر تصور جديد للسياسة الاقتصادية وذلك بالانتقال من اقتصاد جزائري مركزي إلى اقتصاد مفتوح، أصبح ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول(1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع هذه المؤسسات، والاعتماد عليها في امتصاص حالة العجز الهامة المسجلة في العقدين

[1] بوزيان عثمان،" **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17،18 أفريل، ص 768.

السابقين، وكان يهدف من ذلك إلى تغطية الطلبات الآنية والمساهمة الفعالة في تعزيز الوحدات العامة الكبرى.

**المرحلة الثالثة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1990-2001)[1]**

تعتبر فترة نهاية التسعينيات القفزة النوعية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك بشروع الحكومة في تهيئة المناخ الاقتصادي الذي يلائم ويساعد على نمو وتطور هذه المؤسسات من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير نذكر منها:

- ✓ إصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 يهدف إلى توجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي.
- ✓ إنشاء بورصة الجزائر لتبادل الأوراق المالية سنة1993.
- ✓ إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار وهو قانون 1993، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار.

**المرحلة الرابعة: ما بعد 2000**

انطلاقا من سنة 2001 زاد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالإحصائيات الموجودة بين يدينا تشير إلى أن نصف عدد هذه المؤسسات الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007 أي بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001 عرف تطور ملحوظ في عدد هذه المؤسسات، حيث تم إحصاء أكثر من 606737 مؤسسة والتي تمثل ثلاثة أضعاف من العدد المسجل سنة 2003 (207949 مؤسسة).

[1] بوزيان عثمان، نفس المرجع، ص769.

وخلاف ذلك فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية انخفاض مسجل ب288 مؤسسة خلال 07 سنوات، أما المؤسسات الحرفية فقد ارتفع عددها من 79850 خلال 2003 إلى 162085 في نهاية 2009 كما هو موضح في الجدول:

**الجدول رقم (01): تطور مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة(2003-2010).**

**الوحدة: 1000 دج**

| السنة / المؤسسة | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| خاصة | 207949 | 225449 | 245842 | 269806 | 293946 | 392013 | 408155 | 606737 |
| عمومية | 788 | 778 | 874 | 739 | 666 | 626 | 598 | 560 |
| حرفية | 79850 | 86732 | 96072 | 106222 | 116347 | 126887 | 162085 | / |
| المجموع | 288587 | 312959 | 342788 | 376767 | 410959 | 519526 | 570838 | 607297 |

**Source**: Samia Gharbi les pm/ piment E.N Algérie .Etat de lieux Laboratoire de Recherche Sur L'Industrie et L'Innovation ، uni véristé، du Littoral côte D'opale، France، Mars 2011،p7.

من خلال الجدول رقم (01): نلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في زيادة عدد مناصب العمل في الجزائر من خلال زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص وقطاع الحرفيين، نجد أن القطاع العام الذي سجل تناقص في عدد مناصب الشغل على طول الفترة الممتدة من سنة 2004-2010، كنتيجة لخوصصة العديد من المؤسسات العمومية، وفيما يخص معدل البطالة في الجزائر فإنه سيبقى يسجل انخفاضا في السنوات الأخيرة، فقد بلغ 12.2% و11.3% خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي[1].

**المطلب الثاني: آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة حاسمة وفعالة للتوسع الاقتصادي وذلك لمساهمتها في تحقيق نسبة عالية من النمو وامتصاص البطالة وتجريد عجلة الاقتصاد، إذ تعد

[1]http// www.unica- na.org/ cie2008 documents/ Samia، ppt consulté، 25/03/2012 r' 15:28soir.

المحرك القاعدي للاقتصاد خاصة ونحن في زمن العولمة والمنافسة الاقتصادية والتحضير للانضمام في المنظمة العالمية للتجارة"OMC". الأمر الذي يحتم تأهيل وتطوير هذه المؤسسات ونقلها في حالة التقليد إلى حالة الاحتراف، وهذا ما أشار إليه نص المادة 11 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث جاء فيها "تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " موضوع هذا القانون ما يلي[1]:

- ✓ تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- ✓ تعزيز التعاون من المجموعات الدولية المهتمة بمجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- ✓ ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تطور بورصة المناولة والشراكة، والتي نجد من بينها ما يلي:
  - ➢ نشر وتعميق ثقافة المؤسسة.
  - ➢ تحقيق العبء الضريبي والجمركي.
  - ➢ ترقية الشراكة والتعاون الدولي، وتطوير آليات التمويل.

## المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وصعوبات متمثلة في:

### أولا: مشكل العمالة والتسويق

من أكبر المشاكل خطورة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نقص اليد العاملة المؤهلة، حيث تلجأ هذه الفئة للعمل في المؤسسات الكبيرة لارتفاع أجورها والفرص الكبرى

[1] عواطف محسن،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي استراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقلة، أيام 18.19 أفريل 2012، ص 12.

للترقية، ولميل الحكومات وبعض فئات المجتمع للتعامل مع المؤسسات الكبرى لأنها ذات شهرة أكبر، وتكون في الغالب جودة أحسن وسعر أقل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

**ثانيا: معوقات إدارية وتنظيمية وقلة الكفاءات**

إن نقص خبرة المدير المالك للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى جانب محدودية مستواه التعليمي تجعل عمله لا يستند إلى خطة واضحة، ويزداد الأمر تعقيدا عندما يميل المالك إلى التدخل في الأعمال التنفيذية، عدم التحديد الجيد للمسؤوليات داخل المؤسسة، عدم اعتماد التخصص...،وهي عوامل تؤثر سلبا على إنتاجية وقدرة المؤسسة على مواجهة المنافسة.

**ثالثا: مشكل النقل ونقص الخدمات العامة**

تعترض طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المشكلة أثناء القيام بعمليات النقل وهذا يتطلب رأس مال كبير سواء للشراء أو الاستئجار بالإضافة لمشاكل العقار والمرافق العامة من مياه صالحة، إمدادات كهربائية وطرق معبدة[2].

**رابعا: مشكل الضريبة**

تعتمد هذه المؤسسات على التمويل الذاتي وهو محدود مع ضعف مقدرتها للحصول على القروض بسبب الضمانات، وهذا لا يحقق وفرات ضريبية لأن الفائدة تعتبر مصاريف لغايات الضريبة[3].

**خامسا: مشكل التمويل**

- ✓ ضعف رأس المال الخاص والإقراض من العائلة والأصدقاء وعدم كفايته.
- ✓ مخاطر الإقراض من السوق الغير رسمي كسعر الفائدة المرتفعة جدا والضمانات.
- ✓ مشاكل التمويل في الأسواق المالية والبورصة وصعوبة طرح وتداول الأسهم.

---

[1] شوقي جباري،" **الابتكار أداة فعالة لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**"، ملتقى بومرداس، ص 389،399.

[2] ايت عيسى عيسى،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، الشلف، ص278.

[3] عثمان يخلف، المرجع السابق، ص 66.

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطور الإطار التشريعي والتنظيمي لها تبينت لنا الصعوبة التي اكتنفتها محاولة إعطاء تعريف لهذه المؤسسات ويعود سبب ذلك إلى التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى واختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها هذا ما جعل البلدان والمنظمات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات وذلك من خلال دراستنا لأنواع التصنيفات المعتمد في تحديد أشكال وخصائص هذه المؤسسات.

بصفة عامة يمكن لهذه المؤسسات في الجزائر أن تشكل محورا أساسيا في معالجة مشاكلها من خلال ما تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كمشاكل المحيط، التسويق، وصعوبات إدارية ومالية....أما أهم مشكل تتعرض له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مشكل التمويل سنتطرق له في الفصل الثاني.

# الفصل الثاني:

# (أساليب وإجراءات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

**تمهيد:**

يعد الجهاز المصرفي أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، إذ أنه يعمل على الربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، عن طريق استثمار تلك الفوائض في سد حاجيات التمويل عن طريق تقديم القروض.

وتعتبر القروض أحد وسائل التمويل التي تنتهجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن هذه العملية الاقراضية، تكون معرضة لعدة مخاطر، ولهذا كان لزاما على البنوك طلب ضمانات تثبت حقها. وعليه سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

**المبحث الأول: ماهية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

**المبحث الثاني: عموميات حول القروض والسياسة الاقراضية.**

## المبحث الأول: ماهية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم النشاطات الاقتصادية التي تساهم في بلوغ الأهداف الاقتصادية للبلاد وتعد عملية تمويلها أصعب وأهم العمليات.

### المطلب الأول: تعريف التمويل ووظائفه

سنقوم أولا بإعطاء تعاريف متعددة عن التمويل، ومن ثم سنعرض وظائفه في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### أولا: تعريف التمويل

هناك عدة تعاريف ومفاهيم تشرح عملية التمويل، وسنكتفي بذكر بعضها.

1. يعرف التمويل بأنه عمليات تحضير وإعداد الأموال في أوقات الحاجة إليها، وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:[1]
   - ✓ تحديد دقيق لوقت الحاجة له.
   - ✓ البحث عن مصادر للأموال.
   - ✓ المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.
2. "هو عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي"[2].

[1] طارق الحاج، "**مبادئ التمويل**"، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002، ص21.

[2] رابح خوني، "**ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير فرع اقتصاد، 2002-2003، ص65.

**ثانيا: أهمية التمويل**

يمكن تلخيص أهمية التمويل فيما يلي[1]:

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.
- ✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.
- ✓ يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من وحدات ذات الفائض إلى وحدات ذات العجز.
- ✓ يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- ✓ تحرير الأموال او الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

**المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صنفين هما:

**أولا: المصادر الداخلية:** تعرف بالتمويل الذاتي، وتتمثل فيما يلي:

1. **الادخارات الشخصية:** عند بداية تكوين المؤسسة، وفي مرحلة انطلاقها يعتمد صاحبها على مدخراته الشخصية قبل أن يلجأ إلى التمويل الخارجي لأنه لا يريد أن يخاطر بأموال الغير خاصة في المرحلة الأولى من حياة المؤسسة، وكذلك لعدم رغبته لمشاركة الغير له في امتلاك أصول المؤسسة وإدارة العمل والسيطرة.
2. **الشركاء وحملة الأسهم:** يمكن الحصول على المبالغ لتمويل رأس مال كل المؤسسة عن طريق المشاركة أو عدد من الشركاء، أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة وإصدار الأسهم أو الاقتراض[2].
3. **الاحتياطات والأرباح المحتجزة:** تعتبر الأرباح من أهم المصادر الداخلية للتمويل حيث تقوم الشركات بتمويل جزء كبير من احتياجاتها المالية بواسطة الارباح المحققة،

[1] هيثم محمد الزغبي، "**الإدارة والتحليل المالي**"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص78.

[2] عمار زيتوني، "**مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل بنكي**"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد رقم09، 2006، ص47.

فالأرباح التي تحققها الشركة يمكن الاحتفاظ بها أو توزيعها بين المساهمين أو الاحتفاظ بجزء منها[1].

4. **المخزون والحسابات المدينة:** يعتبر المخزون أم الموارد الداخلية، والذي ينبغي تحليله بعناية ومراقبته، فمن الممكن أن نجد نسبة عالية من المخزونات الزائدة عن حاجة المشروع الفعلية، فقد تطلب المؤسسة مواد رغم وجودها في المخزن ولهذا يجب مراقبة المخزون والتخلص من الفوائض التي يحويها وتحويلها إلى تغذية لاستخدامها في أغراض أخرى اللازمة للمشروع.

كما أن الحسابات المدنية خاصة بطيئة التسديد والشكوك فيها، تشكل مصدرا هاما للأموال، إذا أنه وعند قيام المشروعات الصغيرة يحتاج إلى تقديم تسهيلات إنمائية.

5. **الموجودات المعطلة والنفقات العالية:** يمكن توفير بعض الأموال ببيع جزء منها من الموجودات الثانية الفائضة عن حاجة المشروع، ومن مصادر الحصول على التمويل من الداخل مراقبة النفقات بفعالية أكبر وهذا بإنتاج ثلاث خطوات أساسية: [2]

- ✓ مراقبة مصروفات صاحب المشروع بحيث تتلاءم مع احتياجات العمل.
- ✓ يمكن تحويل بعض وسائل انجاز العمليات التقليدية إلى وسائل أقل تكلفة من الخدمة الشخصية إلى الخدمة الذاتية.
- ✓ إجراء رقابة شديدة على الرواتب والإيجارات والدعاية وغيرها، وضمان العوائد المرتجة من كل بند من بنود الاتفاق.

**ثانيا: المصادر الخارجية:** هناك عدة مصادر خارجية نذكر منها ما يلي:

**الاقتراض من الأهل والأقارب:** عند بداية الاستثمار أو عند توسيعه يقوم الأفراد باستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم، وفي ظل نقصها وعدم كفايتها يلجؤون إلى الأهل والأقارب والأصدقاء للاقتراض وسد عجزهم المالي، إلا أن هذا الاقتراض ينتج عنه:

[1] فايز جمعة صالح النجار، "**الريادة وإدارة الأعمال المصغرة**"، إدارة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص197.

[2] عبد الغفور عبد السلام، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص 78،79.

- ✓ الخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل مما يؤثر على أداء المؤسسة.
- ✓ نشوء علاقة ذات طابع شخصي بين صاحب المؤسسة والمقترضين تؤثر على استقلالية المؤسسة.
- ✓ تقديم النصح وفرض الرأي والاصرار عليه في بعض الأحيان بغرض تأمين مصالح المقرضين مما يؤثر على أهداف المؤسسة.

1. **اقتراض من السوق غير الرسمي:** تنشأ الحاجة إلى هذا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية، أو من القروض التي تم الحصول عليها من الأهل والأقارب، وهو يمثل المرتبة الثانية، فقد بينت احصائيات عام1987 التي قام بها البنك الدولي بأن السوق غير الرسمي قد مول أكثر من 99% من هذه المؤسسات وتمنح هذه السوق قروض صغيرة ولفترات قصيرة وبأسعار فائدة قد لا تبدو مرتفعة تثير مقارنة بالأسعار الجارية في السوق الرسمي.
2. **الاقتراض من البنوك التجارية:** تعتبر البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل هذه المؤسسات وتقديم القروض اللازمة لها لمواجهة احتياجاتها التمويلية.

وتقدم البنوك قروضا صغيرة ولمدة زمنية قصيرة بضمان موجودات المؤسسة أو بناءا على سمعة مالك المؤسسة وما حققه من نجاحات .

## المبحث الثاني: عموميات حول القروض والسياسة الاقراضية

تلعب البنوك دورا هاما في الربط بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي، فهي تعمل على توفير الأموال المطلوبة في الوقت اللازم، ولهذا فهي تنتهج سياسة اقراضية تختلف من بنك لآخر عند تعاملها مع القروض.

### المطلب الأول: تعريف وأنواع القروض

تلعب القروض البنكية دورا هاما في التنمية الاقتصادية وذلك بأنها الممول الرئيسي لكل المؤسسات الشخصية أو المعنوية التي تعاني من عجز مالي.

#### أولا: تعريف القروض

1. **القرض لغة:** "هو الائتمان وهو المقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة حسب العقد وتدعيم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد امواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر"[1].
2. **القرض اصطلاحا:** "باللغة الأوروبية فإن كلمة المقابلة لكلمة قرض هي "crédit" أصلها هي الكلمة اللاتينية "créditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "credere".

وكما يقول G. Petit Duit Aulis في كتابه حول مخاطر القروض البنكية، "منح البنك يعني منح الثقة، إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو ما يعادله ".

[1] عبد المطلب عبد المجيد، "**البنوك الشاملة وعمليات إدارتها**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص103.

ونستنتج من هذه المفاهيم أن عمليات الاقتراض تعتمد على ثلاث عناصر وهي: الثقة، المدة، الوفاء بالتسديد[1].

**ثانيا: أنواع القروض**

1. **القروض الموجهة للاستغلال:**[2] إن قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل تسمح بمواجهة طرف مؤقت، ولا يتعدى هذا النوع من القروض 18 شهر، تلجأ المؤسسة لهذا النوع إذا أرادت تغطية احتياجات خزينتها، كما تأخذ قروض الاستغلال صنفين رئيسيين هما:

أ. **القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليس موجهة لتمويل أصل بعينه، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة. ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

- ✓ **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات. فهي إذا تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى أقرب فرصة.
- ✓ **المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأسمال العامل.
- ✓ **قرض الموسم:** وهي القروض التي تمنحها البنوك للمؤسسات التي تتسم نشاطاتها بالموسمية، بحيث تلجأ إلى هذا النوع من القروض لمواجهة تكاليف المواد الأولية والتخزين.
- ✓ **قروض الربط:** هي عبارة عن قروض تمنح للزبائن لتمويل عملية مالية في الغالب، تحقيقها شبه مؤكد، ولكن مؤجل فقط لأسباب خارجية.

[1] شاكر قزويني، "**محاضرات في اقتصاد البنوك الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص90.

ب. **القروض الخاصة:** وهي القروض الموجهة لتمويل أصل من الأصول المتداولة وتأخذ الأشكال التالية:

- ✓ **تسبيقات على البضائع:** هي عبارة عن قرض يمنح للزبون لتمويل مخزون معين، والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للبنك، وينبغي على البنك أن يتأكد من وجودها وجميع الخصائص المرتبطة بها وعدم تعرضها للتلف[1].
- ✓ **تسبيقات على الصفقات العمومية:** هي عبارة عن اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، ممثلة في الإدارة المركزية(الوزارات)، موجهة للمقاولين أو الموردين، وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية، فتضطر السلطات العمومية للجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل مشاريعها وأشغالها المختلفة[2].
- ✓ **الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل هذه العملية في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، ويستفيد البنك من هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم.

2. **القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:** تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها ومدتها، ولذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرقا لتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة:

أ. **عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:** وتنقسم إلى:

- ✓ **القروض متوسطة الأجل:** توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل: الآلات والمعدات، يمكن التمييز بين نوعين من هذه القروض:

[1] الطاهر لطرش،" **تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص58-62.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص73-76.

- القروض القابلة للتعبئة.
- القروض غير القابلة للتعبئة.

✓ **القروض طويلة الأجل:** وهي القروض التي تفوق في الغالب سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل العقارات، الأراضي.

ج. **الائتمان(القرض)الإيجاري:** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك، أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

## المطلب الثاني: مفهوم السياسة الاقراضية وأهم عوامل المؤثرة فيها

تعتبر سياسة الاقراض المرشد الذي تعتمد عليه البنوك عند تعاملها مع القروض، وفيما يلي سنتطرق إلى مفهومها وأهم العوامل المؤثرة فيها:

### أولا: مفهوم السياسة الاقراضية

هي مجموعة القواعد والإجراءات والمعايير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد الإقراض في البنك التجاري أن تشمل القواعد التي تحكم عملية الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة مبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعينة بنشاط الإقراض[1].

### ثانيا: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسة الإقراض، ولعل من أهمها ما يلي:[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص118.

[2] المرجع نفسه، ص126.

1. **الظروف والأوضاع الاقتصادية:** إن الطلب على مختلف أنواع القروض المصرفية يتأثر بدورة النشاط الاقتصادي في مجتمع ما وهذه الأخيرة غالبا ما تنطلق مباشرة بعد دورة نشاط البنك، إذ تبدأ إجراءات إعداد القروض قبل استلام طلبات الإقراض.
2. **موقع البنك:** يلعب موقع البنك دورا بارزا في تحديد نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.
3. **تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الائتمان:** يمثل حجم الإقراض الممنوح من البنوك دلالة لقدرتها على توفير الموارد اللازمة، حيث يجب على البنك أن يقوم بضمان مستوى معين من الموارد تكون فيه تكلفة آخر مبلغ مودع تتوازى مع الدخل الحدي من آخر مبلغ مقرض أو مستثمر، كما يؤدي كبر حجم البنك إلى زيادة مرونته في توظيف الموارد بشكل أفضل، بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بتحديد معدل المخاطر لكل نوع من أنواع القروض، واعتماد نسبة فائدة مقارنة بالمخاطرة المنتظرة وذلك بغرض وضع الاطار الأساسي المتعلق بمنح القروض.

## المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية وضماناتها

إن منح القروض يعني وضع البنك ثقته بعميله، ومهما كانت درجة هذه الثقة فإنها قابلة للتلاشي نظرا لامتناع العميل عن السداد، وهذا ما يدعى بمخاطر القروض ولتجنبها يقوم المقرض بطلب ضمانات تثبت حقه اتجاه عميله.

### أولا: مخاطر القروض

1. **تعريف المخاطرة:** توجد عدة تعاريف تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة لهذ المفهوم

أ. **لغة:** إن كلمة مخاطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني(RESCARE) أي (Risque) والذي يدل على انقطاع بالنسبة لحالة منتظرة فهو(الانحراف المنقطع) وحدوث تغيير لما كان منتظرا، فهي تمثل للبعض خسائر قصوى وللبعض الآخر تشتت للنتائج.

ب. **اصطلاحا:** هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الربية وعدم التأكد المرافقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة[1].

ج. **تعريف شامل:** هي درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الاقتراضية عن العائد التعاقدي كنتيجة للأسباب الداخلية والمتمثلة في ضعف إدارة البنك، أو الأسباب الخارجية والناتجة إما لعدم قدرة العميل على السداد أو تأخره في السداد، وتقاس هذه الدرجة باستخدام النسب المالية التقليدية عن استعانة ببعض الأساليب الاحصائية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني[2].

2. **مخاطر الإقراض وكيفية التحكم فيها:**

أ. **مخاطر الاقراض:** يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى:

✓ **مخاطر خاصة:** إن السبب الرئيسي لهذه المخاطر هو المدين، بسبب عدم استطاعته أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.

ويمكن للبنك الوقوف على بعض المؤشرات الهامة التي تساعده في الحكم على مقدرة العميل ورغبته في السداد[3].

✓ **مخاطر عامة:** وهي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة، ومن بين هذه المخاطر:

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر التضخم.
- مخاطر السوق.

ب. **كيفية التحكم في المخاطرة:** تختلف قدرة البنك على التحكم في هذه المخاطر باختلاف نوعها فبالنسبة:

✓ **للمخاطر الخاصة:** يمكن التحكم فيها من خلال:

---

[1] Michel Mathieu، "**L'exploitation bancaire**"،et le risque du crédit، revue banque éditeur، paris، 1995،p21.

[2] محمد محمود عبد ربه، "**دراسات في محاسبة التكاليف**"، الدار الجامعية"، الاسكندرية، 2000، ص، 49-50.

[3] حمزة محمد الزبيدي،" **إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**"، مؤسسات الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2000، ص211.

- وضع شرط في العقد ينص على أنه من حق البنك وضع قيود على تصرفات المقترض في المستقبل.
- حصول البنك على رهن من العميل في صورة أوراق.
- توقيع طرف ثالث على الاتفاق بوصفه ضامنا للعميل، حيث يمكن للبنك الرجوع إليه إذا ما فشل العميل في سداد القرض وفوائده.

✓ **للمخاطر العامة:** يمكن التحكم فيها من خلال:

- بالنسبة لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة والتي تظهر بوضوح بالنسبة للقروض طويلة الأجل، فيمكن الاتفاق مع العميل على استبدال القرض طويل الأجل إلى قصير الأجل يتجدد لعدة مرات، وبسعر فائدة يعادل السعر السائد في السوق عند تجديد التعاقد.
- يمكن تجنب مخاطر التضخم جزئيا باتفاق مع العميل على سداد الفائدة مقدما أو سداد قيمة القرض على دفعات[1].

## ثانيا: الضمانات البنكية

### 1. تعريف الضمانات البنكية:

أ. الضمان البنكي هو عبارة عن تعهد يصدر من البنك بناءا على طلب عميل له (الآمر) بدفع مبلغ أو قابل للتعيين لشخص آخر(المستفيد) دون قيد أو شرط، إذا طلب منه ذلك خلال المدة في نص الضمان وبوضع في هذا الأخير الغرض الذي صدر من أجله[2].

[1] محمد الصالح الحناوي،" **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**"، الدار الجامعية للطبع للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص،275-277.

[2] جمال عبد الخضر عبد الرحيم، "**خطابات الضمان والاعتمادات الضامنة في التشريعات والقواعد الدولية واتفاقية الأمم المتحدة**"، اتخاذ المصارف البنكية العربية، الكويت، 1999، ص29.

**ب.** تعتبر الضمانات وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين الحصول على قروض من البنك هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي أداة إثبات حق البنك في الحصول على أمواله، أي استعادتها بطريقة قانونية. وهذا في حالة عدم سداد القروض من طرف العملاء[1].

**2. أنواع الضمانات:** تنقسم الضمانات إلى نوعين وهما:

**أ. الضمانات الشخصية:** عبارة عن تعهد يقوم به الشخص والذي بموجبه يتعهد بتسديد الدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزامه في تاريخ الاستحقاق، فعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا إلا بتدخل شخص آخر ثالث يقوم بدور الضامن وهناك نوعين للضمانات الشخصية هما:

- ✓ الكفالة .
- ✓ الضمان الاحتياطي.

**ب. الضمانات الحقيقية:** إن الاقراض البنكي يقوم أساسا على الثقة بين المقرض والمقترض ووعد هذا الأخير بالتسديد آجلا، لكن البنك لا يكتفي بهذا الوعد وبالتالي يطلب ضمانات تسمح له من استرداد حقه في الآجال المحددة.

الضمان الحقيقي هو تخصيص عنصر من عناصر الأصول المنقولة أو غير المنقولة من المستثمر لضمان التسديد للبنك التجاري، في حالة عدم القدرة على التسديد عند حلول ميعاد استحقاق الدين وهناك ثلاث أنواع من الضمانات وهي:

- ✓ الرهن الرسمي.
- ✓ الرهن الحيازي.
- ✓ الأولويات[2]

[1] تباني هاجر، "**دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 20.

[2] شاكر قزويني، مرجع سبق ذكره، ص 122.

**خلاصة الفصل الثاني:**

يعتبر التمويل من القرارات الهامة والاستراتيجية لأية مؤسسة اقتصادية، سواء تعلق الأمر بحجم الأموال أو مصدر الحصول عليها، وتختلف مصادر الحصول على الأموال، سواء كانت داخلية أو خارجية، حيث يتحدد خيار المؤسسة التمويلي في مجال اختيار مصدر التمويل تبعا لعدة عوامل أهمها تكلفة المال أو المصدر الذي يتم اللجوء إليه.

عادة ما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة التي تعتبر من أهم مصادر التمويل الذي يخصص الجزء الأكبر منها لمواجهة تكاليف التأسيس التي تكون ذات تكلفة عالية لذلك تلجأ إلى مصادر خارجية كالقروض البنكية التي تعتبر المصدر الخارجي الأساسي لتمويل هذه المؤسسات، إلا أنها تجد صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل اللازم نظرا لما تتميز به من انخفاض في رأس مالها ومحدودية الضمانات التي تقدمها خاصة منها العينية فكثيرا ما تقتصر هذه الضمانات على الأموال الشخصية لأصحاب المؤسسة، كما أن مصير المؤسسة يكون مرتبط بشكل كبير بالخصائص الشخصية له، هذه المميزات صعبة من مهمة البنوك في تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات والذي بدوره أدى بالبنوك إلى العزوف أو التردد عن تمويل هذه المؤسسات.

# الفصل الثالث:

# دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

**تمهيد:**

سنقوم في هذا الفصل التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهم أهدافه والمهام الموكلة إليه، ومن ثم سنتناول حالة تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من طرف هذه الوكالة.

## المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة حمام الضلعة–

بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، فالبنك يقوم بتقديم خدمات مختلفة، حيث يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين بفائدة محددة من طرف البنك، لكن مع التطورات المتسارعة أصبح البنك يقدم خدمات جديدة تماشيا مع التغيرات الحالية.

### المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة حمام الضلعة

#### أولا: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لحمام الضلعة

يقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في قلب حمام الضلعة شمال شرق ولاية المسيلة وهي الوكالة البنكية الوحيدة الموجودة على مستوى الدائرة وقد بدأت العمل في 1988/04/10 وأسندت لها مهام معتبرة تتمثل أساسا في العمليات المصرفية المختلفة كالسحب والإيداع والتحويلات، كما تقوم بدور اقتصادي هام يتمثل في منح القروض لتمويل المشاريع المختلفة وتغطي هذه الوكالة اليوم دائرة حمام الضلعة وبعض بلديات دائرتي المسيلة وسيدي عيسى، وقد امتد نشاطها خارج الولاية ليشمل دائرة المنصورة بولاية برج بوعريريج.

#### ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- ✓ توسيع وتنويع مجالات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات، وتحسين العلاقات مع الزبائن.
- ✓ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.
- ✓ رفع حجم الموارد بأقل تكاليف، توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- ✓ تهيئة شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة.

## ثالثا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- ✓ معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
- ✓ المساهمة في تطوير القطاعي الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- ✓ تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار.
- ✓ تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- ✓ تطوير قدرات تحليل المخاطر، وإعادة تنظيم إدارة القروض.
- ✓ تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى مع تكلفة الموارد.

ولتعزيز مكانته التنافسية قام البنك بوضع مخطط استراتيجي تلخصت محاوره في:

- ✓ إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- ✓ عصرنة البنك(تقوية تنافسية)، واحترافية العاملين.
- ✓ تطهير وتحسين الوضعية المالية، وتحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة

تحتوي الوكالة على مجموعة من المصالح لكل مصلحة مجموعة من المهام تقوم بها ويمكن تمثيل هيكلها التنظيمي في الشكل التالي:

**الشكل(01): الهيكل التنظيمي لوكالة حمام الضلعة**

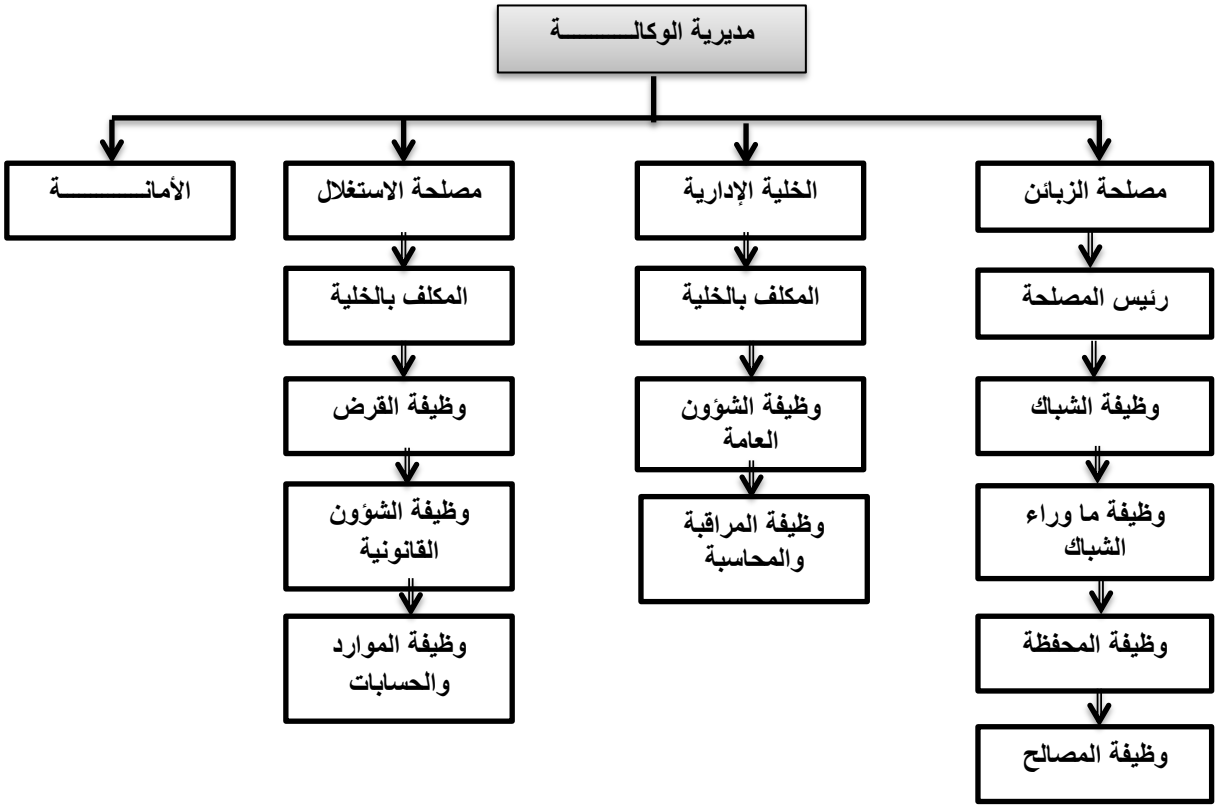


**المصدر**: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة حمام الضلعة.

ومن خلال الهيكل التنظيمي يمكن التطرق للشرح التالي:

1. **مديرية الوكالة:** والتي تضم المدير وتسهر على توجيه ومراقبة أعمال الوكالة، كما تمثل البنك في مختلف المناسبات على المستوى المحلي.

2. **الأمانة:** تقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد، كما تقوم بدور همزة وصل بين المديريات والوسط الخارجي من الموظفين والزبائن ففيها تتم كتابة المراسلات الإدارية واستقبال الانعكاسات وكذا إعداد الإحصائيات .
3. **مصلحة الزبائن:** هي كتابة الهيكل الخدماتي إذ تجري على مستواها كل العمليات المصرفية المتعلقة باستعمال الودائع وتسهيل عمليات الدفع أو السحب، وكذا القيام بالتحويلات المختلفة ويتأتى لها ذلك من خلال الوظائف الأربعة الموجودة وهي:

أ. **وظيفة الشباك:** تتمثل وظيفته الأساسية في استقبال الزبائن وتلبية طلباتهم وتقوم بالإجراءات اللازمة لفتح الحسابات، ويقوم عون الشباك بالعمليات المتعلقة بالدينار منها: السحب، وتسليم الدفاتر.

ب. **وظيفة ما وراء الشباك:** تتمثل وظيفته خاصة في قيامها بعملية التحويل وعملية المقاصة.

ج. **وظيفة المحفظة:** تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الهامة، حيث يكون التعامل فيها بواسطة السندات التجارية كالصكوك لتقوم بالعمليات المصرفية الخاصة بها.

د. **وظيفة مصالح الإدارية:** وهي المرتبطة بالخارج تقريبا تقوم بنفس عمليات وظيفة الشباك لكن هذه الوظيفة تقوم بعمليات التحويل وعمليات بيع وشراء مختلف العملات الأجنبية.

4. **الخلية الإدارية:** تنقسم إلى قسمين أساسيين هما: وظيفة الأعمال العامة ووظيفة المحاسبة وتقوم هذه الخلية بجميع الأعمال الإدارية التي تتطلب السير الحسن لوكالة البنك، وهذه الأعمال تختلف من وكالة إلى أخرى.
5. **وظيفة الأشغال (القروض):** تعتبر أهم مصلحة في الوكالة كون وظيفتها متعلقة بالقروض الممنوحة للغير فدورها هو الحفاظ على العلاقات التجارية مع الزبائن إضافة

إلى تحقيق مخططات التمويل ووحدات القطاع العمومي، والمشاركة في اللجان التي تتطلب حضور البنك بوصفها مصلحة القروض.

وقد تمارس على موظفي هذه المصلحة رقابة من طرف رئيس مصلحة الزبائن من خلال توجيههم وتقسيم المهام بينهم وتضم الوظائف التالية:

أ. **المكلف بالخلية:** يعتبر عضوا رئيسيا في لجنة القرض على مستوى الوكالة فهو من يتخذ القرارات الهامة، يدرس ويراقب ملفات القرض.

ب. **وظيفة القرض:** من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية هي استقبال الودائع ومنح القروض.

ج. **وظيفة الشؤون القانونية والتحصيل:** يضع البنك في تعامله مع الزبائن عدة مقاييس لمنح القروض من بينها قدرة التسديد لآجال محددة، نوع النشاط الذي يمارسه الزبون والضمانات التي يقدمها مقابل القرض.

د. **وظيفة الموارد و الحسابات:** تقوم أساسا بتطبيق السياسة البنكية على الخواص الفلاحين والتجار، أي محاولة جلب أكبر عدد من الزبائن لصالح البنك وهذا في إطار المنافسة.

## المبحث الثاني: دراسة وتحليل تمويلات من طرف الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### المطلب الأول: السياسات المتبعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عند منح القروض

من الواضح أن يتم منح القرض أيا كان نوعه وفق سياسات واضحة وصريحة تمثل مجموع الأطر القانونية والمالية التي تعني بتحديد الشروط والخطوات التي يتم وفقها إجراء منح القرض.

#### أولا: الشروط والوثائق اللازمة لمنح القروض

حتى يتم منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب توفر عدد من الشروط وكذا الوثائق المهمة التي تكون الملف الانتمائي المقدم.

1. **الشروط اللازمة لمنح القروض:** هناك عدة شروط يجب مراعاتها عند الإقدام على منح القروض، وهي تتعلق أساسا بشخص المقرض وكذا نوع النشاط الذي طلب من أجله القرض، ومن بين هذه الشروط نجد:

أ. **أهلية الزبون:** يشترط في الزبون أن يكون ممتعا بالأهلية القانونية سواء ببلوغ العميل سن 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالاطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري، وهذا مما يساعد على ضمان حقوق البنك أمام القضاء إن استلزم الأمر ذلك.

ب. **سمعة العميل:** إن السمعة الحسنة للعميل تعد محفزا على جعله موضع الثقة، كأن يكون العميل بدون سوابق عدلية.

ج. **القدرة المالية:** إذ يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة حيث أن مساهمة بنك البدر محددة بنسبة 90%لأي مشروع.

د. **خدمة الاقتصاد:** يجب أن يكون للمشروع الممول آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني لزيادة العرض، تحسين النوعية، زيادة المنافسة.

هـ. **خدمة المجتمع:** وذلك بأن يكون المشروع متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع المحيط به، كما يشترط فيه أن يخلف بإنشائه فرص عمل جديدة حتى يكون مصدر تنشيط للدورة الاقتصادية.

و. **الدراسة المالية:** تعتبر الدراسة المالية للمشروع من أهم الشروط الواجب توفرها لأن قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها.

2. **الوثائق اللازمة لمنح القروض:** يتكون الملف من الوثائق التالية:

- ✓ طلب خطي بشرح موضوع القرض.
- ✓ السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها.
- ✓ شهادة الإعفاء من الضرائب، عقد الملكية أو الإيجار.
- ✓ الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع.
- ✓ شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.
- ✓ مجموع الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها.
- ✓ وثائق تثبت أسعار معدلات الإنتاج، وهي عادة تتلخص في الفواتير.

## ثانيا: خطوات منح ومتابعة القروض من قبل بنك البدر:

تتمثل في مجموعة من الخطوات يمكن تصنيفها إلى:

1. **خطوات منح القروض:** عادة ما تتم عملية منح قرض وفق خطوات وهي:

أ. **اتصال المقرض بالبنك:** تعتبر أول خطوة اتصال بين الطرفين حيث يحصل الزبون خلالها على أهم وأدق المعلومات التي تتعلق بنوع قرضه، لذلك فإن بنك البدر يحرص في هذه المرحلة على إيصال المعلومات واضحة للزبون.

ب. **تقديم ملف القرض:** يعد اطلاعه على مختلف الشروط والقوانين المتعلقة بقرضه وموافقته عليها يقوم العميل بتقديم الملف الائتماني الذي يطلب منه، والذي يتكون من جملة من الوثائق المذكورة.

ج.**الدراسة التحليلية للملف:** حيث يقوم البنك بدراسة الملف من الناحية الاقتصادية والمالية وذلك من خلال التأكد من إصغاء الملف لكل الشروط اللازمة لمنح القرض وكذلك من صدقية وموضوعية الدراسة التقنية إضافة إلى دراسة القوائم المالية وتحليلها عن طريق النسب.

د. **الزيارة الميدانية:** قصد التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف يقوم المكلف بالدراسة بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع وذلك برفقة عمال من مصلحة العقارات يتم في الأخير إعداد محضر معاينة وهو أحد أهم أنواع الرقابة الميدانية.

هـ. **عرض الملف على لجنة القرض:** يتم عرض الملف بعد دراسته على لجنة القرض مرفقا بمحضر المعاينة، كما يمكن للمكلف بالدراسة الانضمام إليها بحكم درايته الجيدة بالملف، حيث تقوم هذه اللجنة بإعداد" محضر لجنة القرض" الذي يتمثل في المعلومات الخاصة بصاحب المشروع، الدراسة التقنية الاقتصادية والمالية، طلب القروض والضمانات المقدمة لكي يتم إصدار القرض والامضاء على المحضر من طرف جميع أعضاء اللجنة، وهنا نميز حالتين:

- ✓ **حالة الرفض:** رفض تمويل المشروع يجب أن يرفق بمبرر مقنع، حيث يتم إعادة الملف إلى صاحبه مرفقا برسالة توضيحية تبين سبب الرفض.

- ✓ **حالة القبول:** عند قبول طلب القرض يجب تحرير وثيقة رسمية خاصة ببنك BADR تتضمن ترخيصا لمنح القروض، وتتمثل قيمة القرض الممنوح مدة اهتلاك الضمانات التي يلتزم بتقديمها بعد إقامة المشروع.

ويتم إمضاء ترخيص منح القرض من طرف تحديد الوكالة بتفويض من قبل رئيس المدير العامل ونائبه حسب القانون الداخلي للبنك، ويتم إعلام المقترض بقبول البنك لطلبه بواسطة رسالة موجهة إليه مع الحث على الوفاء بالشروط المتضمنة في الترخيص وتختلف آجال الرد حسب اختلاف نوعية القرض

2. **خطوات متابعة القرض:** بعد منح القرض للعميل يقوم البنك بإتباع الخطوات التالية:

- ✓فتح ملف بالنسبة للزبون الجديد، والتي تحتوي على الوثائق الضرورية التي تثبت تعامله مع البنك وكذا المعلومات الشخصية الهامة.
- ✓تكوين أوراق خاصة بالمخاطر العامة التي يمكن أن يتعرض لها القرض وكذا تبيين أساليب وطرق مواجهتها في حالة حدوثها فعلا.
- ✓متابعة تصرفات الزبون وما ينجر عنها من تجاوزات للحد منها.
- ✓إعادة تقارير شهرية لتحديد نقاط الخطر وتفاديها.
- ✓إعداد جدول اهتلاك للقرض يحدد قيمة كل دفعة وفائدة، حيث يعلم المقترض باقتراب سداد القيمة قبل 15 يوم من ميعاد التسديد عن طريق إشعار بذلك، وفي حالة عدم التسديد بعد 03 أيام يرسل له البنك إنذار يدفع قيمة الدفعة مضافا إليها غرامة التأخير، أما إذا طالت المدة وظهر بأن العميل لن يدفع ما عليه فإن البنك يقوم بإلغاء جدول الاهتلاك ومطالبته بسداد قيمة القرض كاملة إضافة إلى الفوائد وغرامات التأخير، أما إذا تمادى العميل في امتناعه عن الدفع فإن البنك يلجأ إلى القضاء كحل أخير لضمان حقوقه.

الشكل التالي يمثل آلية منح قرض من طرف الوكالة:

**الشكل رقم(02): آلية منح قرض في وكالة حمام الضلعة**

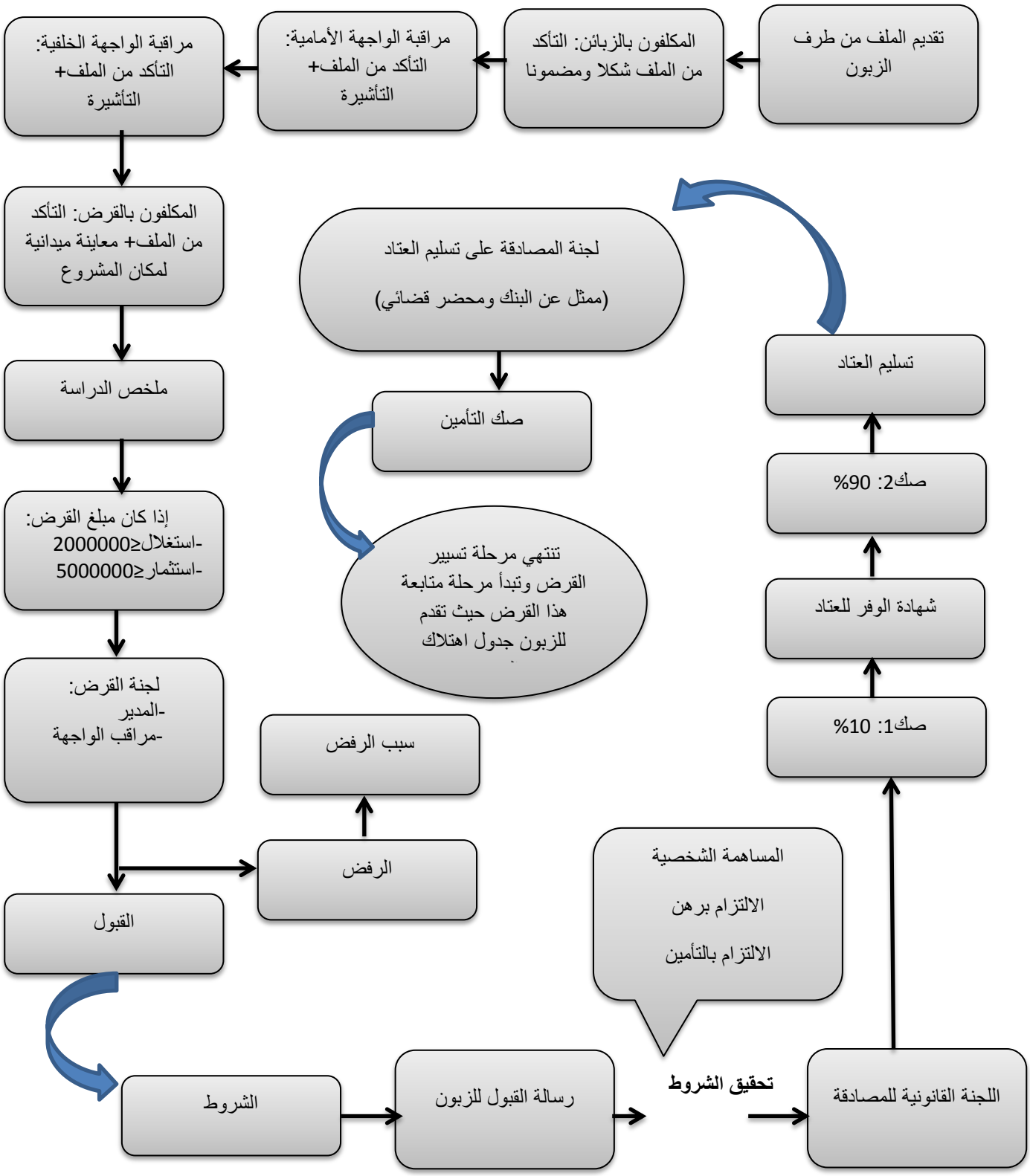


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الإدارة والمالية.

## المطلب الثاني: أنواع التمويلات وتحليلها المقدمة من الوكالة BADR للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### أولا: أنواع التمويلات التي تقدمها وكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الوكالة من قروض دورة الاستغلال إلى قروض الاستثمار.

حيث أن قروض متوسطة وطويلة الأجل، وقروض قصيرة الأجل تصنف كل منها إلى قروض كلاسيكية(غير مدعمة) وقروض مدعمة، حيث تمتاز هذه الأخيرة بأنها مدعمة من طرف الدولة.

#### 1. قروض الاستغلال أو قروض قصيرة الأجل:

وهي القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال المتكررة باستمرار أثناء عملية الانتاج للمؤسسة، حيث أخذت هذه الأنشطة الجزء الأكبر في العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية، وقد دعمت الدولة هذا النوع من القروض الذي يهدف إلى تدعيم القطاع الفلاحي مثل: تربية الدواجن، شراء البذور.

**الجدول رقم(02): خصائص القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف الوكالة:**

| قروض قصيرة الأجل | | |
|---|---|---|
| خصائص القرض | غير مدعمة | مدعمة |
| المبلغ | حسب الضمانات | حسب الضمانات |
| نسبة الفائدة | % 5.50 | %00 |
| نسبة المساهمة الشخصية | / | / |
| الضمانات | تغطي مبلغ القرض | تغطي مبلغ القرض |
| المدة | عام | عام |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المالية والمحاسبية الداخلية للبنك

## 2. قروض الاستثمار أو قروض طويلة الأجل:

تتطلب هذه القروض أشكال وطرق أخرى للتمويل وتنقسم إلى:

أ. **القروض متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها من1إلى5سنوات، موضوعها في الغالب تمويل مشتريات ومعدات، أي تمويل استثماري اللاتشغيلي.

ب. **القروض طويلة الأجل:** تفوق مدتها سبع سنوات وهي توجه لنوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على العقارات.

والبنك يقوم بتمويل هذه المؤسسات على شكلين، قروض كلاسيكية وقروض مدعمة حيث تتكون هذه الأخيرة من نوعين، النوع الأول يتمثل في الاعتماد الايجاري والثاني موجه للبطالين في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ ووكالة تسيير القرض المصغر ANGEM، وكالة التأمين على البطالة CNAN.

**الجدول(03): خصائص القروض طويلة ومتوسطة الأجل الممنوحة من طرف الوكالة**

| خصائص القرض | القروض طويلة ومتوسطة الأجل | | |
|---|---|---|---|
| | كلاسيكية | مدعمة | |
| | | الاعتماد الايجاري | موجهة للبطالين |
| المبلغ | حسب الضمانات | حسب الضمانات | ≤10000000 |
| نسبة الفائدة | %5.50 | %09 | %00 |
| الدورية | سداسية–ثلاثية | عام–سداسية | سداسية |
| الضمانات | تغطي المبلغ الكلي للقرض+ رهن العتاد الممول | تغطي المبلغ الكلي للقرض+ رهن العتاد الممول | رهن العتاد الممول |
| نسبة المساهمة الشخصية | %30–10 | %00 | %02–01 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المالية والمحاسبية للبنك.

**الشكل: (03): آلية منح قرض استثماري في إطار وكالة -ANSEJ-**

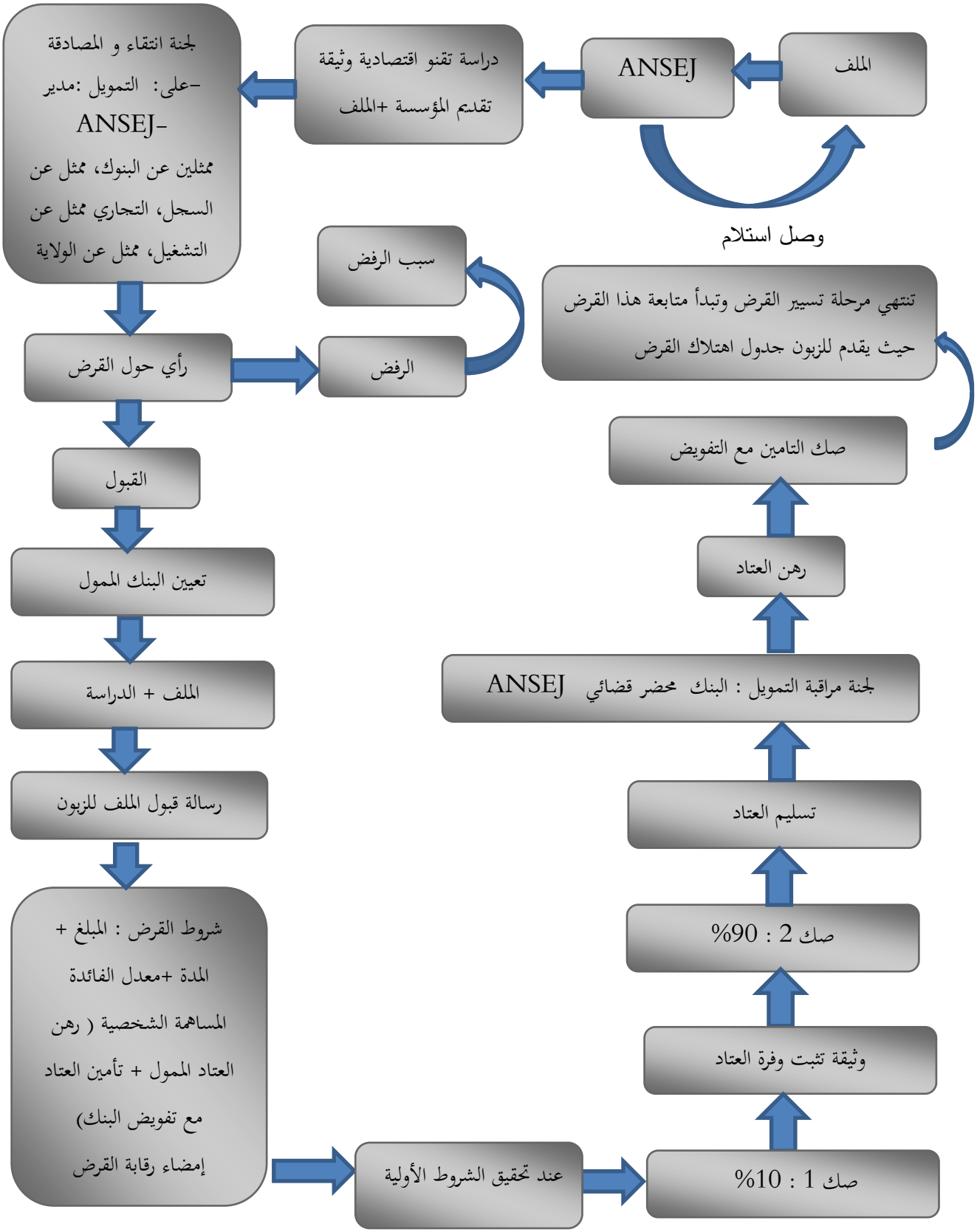


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الإدارة والمالية المقدمة.

## ثانيا: تحليل التمويلات المقدمة من طرف وكالةBADR

أسفرت مختلف الجهود المبذولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لغرض تشجيع وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن إقبال كبير من طرف المستثمرين على خدماته.

**الجدول(04):تطور تمويل الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة (2014-2016)** الوحدة: 1000دج

| السنة | 2014 | | | 2015 | | | 2016 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاعات | عدد القروض | عدد مناصب الشغل | تكلفة الاستثمار | عدد القروض | عدد مناصب الشغل | تكلفة الاستثمار | عدد القروض | عدد مناصب الشغل | تكلفة الاستثمار |
| الخدمات | 27 | 36 | 31432 | 16 | 20 | 28155 | 04 | 14 | 2666 |
| بناء وأشغال | - | - | - | 01 | 01 | 843 | 02 | 03 | 2000 |
| الصناعة | 02 | 05 | 7839 | 05 | 05 | 20300 | 05 | 05 | 20300 |
| الحرف | 12 | 13 | 13056 | 12 | 14 | 25133 | 07 | 20 | 4808 |
| الفلاحة | 20 | 25 | 65661 | 59 | 40 | 109900 | 10 | 35 | 127234 |
| الصيانة | - | - | - | - | - | - | 02 | 02 | 700 |
| السياحة | - | - | - | 01 | 01 | 622 | - | - | - |
| المجموع | 61 | 79 | 117988 | 94 | 81 | 184951 | 30 | 79 | 157708 |
| المتوسط | 8.71 | 11.28 | 16855.43 | 13.43 | 11.57 | 26421.57 | 3.24 | 11.28 | 22529.71 |

**المصدر**: وثائق المالية والمحاسبية الداخلية للبنك

من خلال الجدول نلاحظ أن تمويل البنك في حالة تذبذب حيث كانت نسبة التمويل خلال سنة 2014 تمثل32.97% من إجمالي التمويل لثلاث سنوات ثم ارتفعت تدريجيا إلى50.81% سنة 2015، و16.21% في سنة 2016.

كما أن متوسط مناصب الشغل في المؤسسات الممولة من طرف البنك هو تقريبا ثابت ومتوسط تكلفة الاستثمار هو 16855.43سنة 2014، وسنة 2015 ارتفع إلى 26421,57 وفي سنة 2016 انخفض إلى 22529.71.

**الجدول رقم (05):عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2014-2016)**

الوحدة: 1000دج

| البيان / السنة | عدد الملفات المودعة | عدد الملفات المرفوضة | المشاريع بصدد الدراسة | المشاريع الممولة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | التكلفة | القروض الممنوحة | عدد مناصب الشغل |
| 2014 | 64 | 01 | 00 | 365391 | 252120 | 160 |
| 2015 | 84 | 02 | 00 | 467191 | 3276000 | 209 |
| 2016 | 18 | 00 | 00 | 104998 | 37500 | 33 |

**المصدر**: وثائق مالية ومحاسبية داخلية للبنك

من الجدول نقول أن نسبة تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر كبيرا حيث تقدر القروض الممنوحة252120 خلال سنة 2014 مما ساهم في إنشاء 63 مؤسسة مصغرة توفر 160 منصب شغل، أما في سنة 2015 قدرت القروض الممنوحة 3276000 مما ساهم في إنشاء 82 مؤسسة مصغرة توفر 209 منصب شغل، أما 2016 قدرت القروض الممنوحة 37500 ما ساهم في إنشاء 18 مؤسسة مصغرة توفر 33 منصب شغل، كما نلاحظ أن القروض الممنوحة متذبذبة حيث حققت قيمة متزايدة سنة 2015 مع تزايد في عدد الملفات المودعة، وعدم وجود المشاريع بصدد الدراسة بسبب تخوف البنك في منح القروض بسبب دراسة المشروع أو عدم وجود ضمانات كافية تغطي قيمة القرض.

## طبيعة القروض الممنوحة من حيث نوع القرض:

تتوزع القروض التي منحتها الوكالة من حيث الطبيعة، إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل، وذلك حسب معطيات الجدول التالي:

**الجدول (06): القروض الممنوحة من طرف الوكالة من حيث الطبيعة**

الوحدة: 1000دج

| السنة | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| قروض الاستغلال | 7376 | 1595 | 16120 |
| قروض الاستثمار | 321436 | 368695 | 115780 |
| المجموع | 328812 | 370290 | 131900 |

**المصدر**: وثائق مالية ومحاسبية داخلية للبنك

لقد اختلفت طبيعة القروض بين قروض الاستغلال وقروض الاستثمار، وتباينت قيمها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

**الشكل رقم ( 04 ): يمثل القروض الممنوحة من طرف الوكالة**

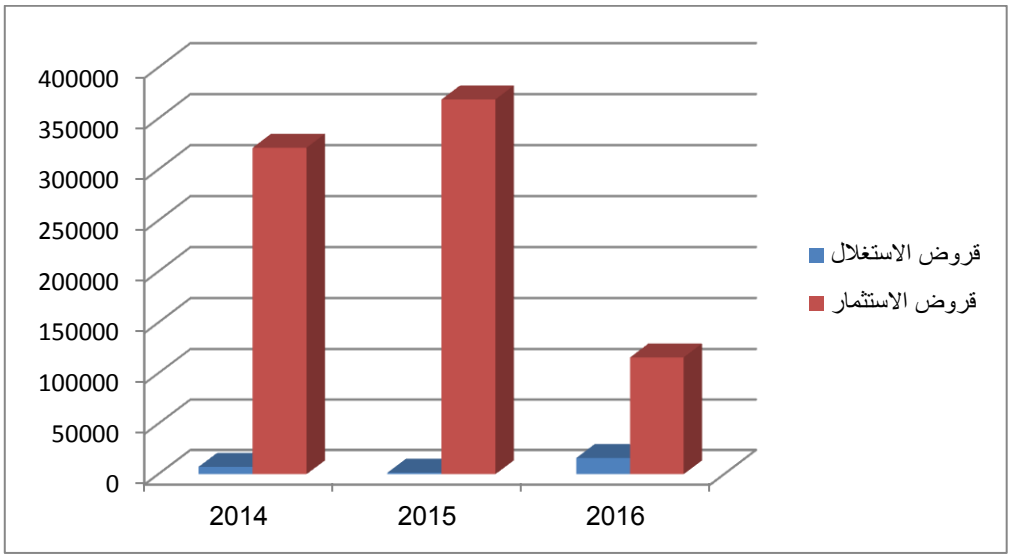


**المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول(06)**

نلاحظ من خلال الشكل أن قروض الاستثمار أكبر من قروض الاستغلال الممنوحة من طرف البنك خلال سنوات الدراسة 2014-2016 متذبذبة، حيث بلغت قروض الاستغلال قيمة 7376 سنة 2014، ثم انخفضت هذه القيمة إلى 1595 خلال 2015، ثم ارتفعت لتبلغ 16120 سنة 2016.

أما قروض الاستثمار هي متذبذبة كذلك، فقد بلغت 321436 سنة 2014، ارتفعت إلى 368695، ثم انخفضت لتبلغ 115780 سنة 2015.

وما يمكن ملاحظته من الجدول والشكل البياني السابقين، أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك عمومي كذلك يتحيز في التعامل مع العملاء الذين لهم تجربة جديدة في التعامل مع البنك، بذلك تظهر القروض الممولة لدورة الاستثمارات كبيرة من حيث قيمة القرض مقارنة بقروض تمويل الاستغلال، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة لها اهتمام أكبر من قبل البنوك العمومية مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

## المطلب الثالث: دراسة حالة تمويل لمؤسسة صغيرة ومتوسطة من طرف الوكالة

### تقديم المشروع:

يتمثل نشاط المشروع في اقتناء شاحنة بمقطورة لممارسة نقل البضائع على كل المسافات، فقدرت تكلفته ب 6696287.24 دج، منها 132325.74دج يتكفل بها صاحب المشروع، 1852560.43دج بمثابة قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، عن طريق الصندوق الوطني للمؤسسة المصغرة أما ما قيمته 4631401.06 دج يأخذ شكل قرض بنكي مدته 96 شهر حيث(مدة القرض 96 شهر(8 سنوات)= مدة التأجيل 36 شهر+ مدة الاهتلاك 60 شهر) من 2012 إلى 2019 وتمثلت نسبة الفائدة للبنك بقيمة: 5,50%، دورية التسديد كل 3أشهر.

**الجدول(07): نسب ومبلغ التمويل الثلاثي للمشروع** الوحدة: 1000دج

| البيان | النسبة | المبلغ |
|---|---|---|
| المساهمة الشخصية | %02 | 979886.26 |
| ANSEJ | %28 | 1959772.53 |
| قرض البنك | %70 | 6859203.85 |
| المجموع | %100 | 9798862.64 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق 01-02

يقوم المكلف بالدراسات على مستوى الوكالة البنكية بتسجيل طلب القرض، والتأكد من توفر جميع البيانات والمعلومات الضرورية التي تمكنه من إعداد تقرير دراسة طلب القرض المعني، كون المؤسسة زبونا جديدا للبنك.

إضافة إلى هذه المعلومات أرفقت المؤسسة مع طلبها جداول حسابات النتائج والميزانيات التقديرية لفترة 8سنوات وكذلك بعض النسب التي قامت بحسابها وترى أنها معبرة عن وضعها المالي ثم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة درجة توازنها المالي من خلال حساب جملة من المؤشرات و النسب المالية.

**الجدول(08): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (2012-2019)**

| الأصول | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| الأصول الثابتة | 5416875.94 | 4297464.65 | 3178053.36 | 2058642 .06 | 939230.77 | 751384.62 | 563538.46 | 375692.30 |
| الأصول المتداولة | 2332997.84 | 3807021.66 | 5293227.82 | 6814104.47 | 7450783.83 | 7420612.08 | 3299843.98 | 2548442.00 |
| مخزونات قيد الانجاز | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| حسابات الغير | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| قيم جاهزة | 2332997.84 | 3807021.66 | 5293227.82 | 6814104.47 | 7450783.83 | 7420612.08 | 3299843.98 | 2548442.00 |
| المجموع | 10082871.62 | 11911507.97 | 13764509 | 15686851 | 15840798.43 | 15592608.78 | 7163226.42 | 5471976.3 |

| الخصوم | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| الأموال الدائمة | 6616287.23 | 6681126.85 | 6681126.85 | 6681126.85 | 5741808.71 | 4802630.58 | 4802630.58 | 2924134.31 |
| الأموال الخاصة | 132325.74 | 132325.74 | 132325.74 | 132325.74 | 132325.74 | 132325.74 | 132325.74 | 132325.74 |
| د م أ+ د ط أ | 6483961.49 | 6548801.11 | 6548801.11 | 6548801.11 | 5609482.97 | 4670304.84 | 4670304.84 | 2791808.57 |
| د ق أ | 1133586.54 | 1423359.46 | 1790154.32 | 2191619.68 | 2648135.88 | 3369366.12 | 0.00 | 0.00 |
| المجموع | 14366161 | 14785613.16 | 15152408.02 | 15553873.38 | 14131753.3 | 12974627.28 | 9605261.16 | 5848268.62 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق 01-02

سنقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المؤشرات التالية:

**أولا: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:**

الهدف من هذه المؤشرات رؤية مدى تحقيق التوازن المالي وذلك بالمقابلة بين الاستخدامات والموارد للمؤسسة ومنه نذكر المؤشرات التالية:

- رأس المال العامل= الاموال الدائمة –الأصول الثابتة.
- احتياج رأس المال= مخزونات قيد الانجاز+ حسابات الغير- (ديون قصيرة الأجل+سلفيات بنكية).
- الخزينة = رأس المال العامل- احتياج رأس المال العامل.

**الجدول (09): تطور مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة (2012-2019).**

الوحدة: 1000دج

| البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ر.م.ع | 1199411.29 | 2383662.49 | 3503073.49 | 4622484.79 | 5647885.633 | 4051245.96 | 4239092.12 | 254842.01 |
| إ.ر.م.ع | 1133586.54- | 1423359.46- | 1790154.32- | 2191619.68- | 2648135.88- | 3369366.12- | 0.00- | 0.00- |
| الخزينة | 2332997.83 | 3807021.95 | 5293227.81 | 6814104.47 | 8296021.513 | 7420612.17 | 4239092.122 | 254842.01 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 08

نلاحظ أن للمؤسسة رأس مال عامل موجب في كل السنوات، أي هناك فائض في الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة والمعبر عنه بذلك الجزء من التمويل الدائم الموجه لتمويل دورة الاستغلال كما نلاحظ أن رأسمال العامل متزايد خلال خمس السنوات الأولى ومتناقص في ثلاث سنوات الأخيرة وسبب التناقص ناتج عن الزيادة في الأصول الثابتة وانخفاض في الأموال الدائمة.

ويرجع سبب تناقص رأس المال العامل يمكن لأحد الأسباب التالية:

- ✓ النقص في الأموال الدائمة نتيجة تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل وتوزيع جزء من الاحتياطات.
- ✓ الخسائر المحققة تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة.

بالنسبة لاحتياج رأس المال العامل سالب فيعني ذلك أن المؤسسة يجب أن تبحث عن موارد مالية وذلك عن طريق رفع المدة المتعلقة بتسديد ديون الموردين، أو إنقاص المدة المتعلقة بتحصيل الحقوق من الزبائن.

أما بالنسبة للخزينة نلاحظ أنها متزايدة خلال خمس السنوات الأولى ومتناقصة في ثلاث سنوات الأخيرة، أي حالة رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل ومنه الاموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وهذا ما يعبر عنه بسيولة الخزينة في شكلها الموجب.

**ثانيا: التحليل بواسطة النسب المالية:**

1. **نسبة السيولة:** هي النسبة التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستعمال أصول المتداولة أو القيم القابلة للتحقيق، وأهم هذه النسب:
   - نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل.
   - نسبة السيولة المختصرة= قيم الجاهزة+ قيم غير جاهزة/ديون قصيرة الأجل.

- نسبة السيولة الفورية= قيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل.

**الجدول(10): تطور نسب السيولة للمؤسسة خلال ثمانية سنوات:**

| السنة، البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة السيولة العامة | 2.05 | 2.67 | 2.95 | 3.10 | 2.81 | 2.20 | 00 | 00 |
| نسبة السيولة المختصرة | 2.05 | 2.67 | 2.95 | 3.10 | 2.81 | 2.20 | 00 | 00 |
| نسبة السيولة الفورية | 2.05 | 2.67 | 2.95 | 3.10 | 2.81 | 2.20 | 00 | 00 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 8

نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة العامة خلال سنوات الدراسة الأولى أكبر من1 يعني أن الأصول المتداولة غطت الديون قصيرة الأجل، فإن المؤسسة لها قدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل أما السنتين الأخيرتين منعدمة في كل من نسبة السيولة أي ليست قادرة على الدفع.

كذلك نسبة السيولة المختصرة أكبر من1 فبرغم من أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة لكن هذه الوضعية غير ملائمة للمؤسسة.

أما بالنسبة السيولة الحالية كذلك أكبر من1 أي أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة.

2. **نسب التمويل:** هي النسبة التي تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام، من أهم هذه النسب:

- نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة/ مجموع الديون.
- نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة.
- نسبة التمويل الذاتي= الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة.

**الجدول(11): تطور نسب تمويل للمؤسسة (2012-2019)**

| السنة البيان | 1012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الاستقلالية المالية | 0.86 | 0.83 | 0.80 | 0.76 | 0.69 | 0.59 | 1.02 | 1.04 |
| نسبة التمويل الدائم | 1.22 | 1.55 | 2.10 | 3.25 | 6.11 | 6.39 | 8.52 | 7.78 |
| نسبة التمويل الذاتي | 0.02 | 0.03 | 0.04 | 0.06 | 0.14 | 0.17 | 0.23 | 0.35 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم8

نلاحظ من الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية في سنوات الستة الأولى أقل من1 نستنتج أن المؤسسة تعتمد على الديون أكبر من الأموال الخاصة. وهذا ما يجعل المؤسسة غير قادرة على الاستدانة، أما السنتين الأخيرتين أكبر من 1 ومنه فهي قادرة على الاستدانة من جديد.

نلاحظ كذلك أن نسبة التمويل الدائم أكبر من 1 في كل السنوات، وهذا يعني أن رأس المال العامل موجب، فالمؤسسة تمول تثبيتاتها بالأموال الدائمة.

أما نسبة التمويل الذاتي فهي أقل من 1، ويدل ذلك على أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية لا تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة.

**خلاصة الفصل:**

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا هاما في دفع التنمية الاقتصادية، ويرجع هذا لنوعية الخدمات المصرفية التي يقدمها ويقوم أيضا بتقديم قروض الاستثمار والاستغلال وعدة أنواع أخرى من القروض، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية الاقتصادية، غير أنه يتعرض كغيره من البنوك إلى المخاطر عند منحه للقروض لذا وجب عليه إيجاد سياسة اقراضية فعالة وناجحة في منح القروض.

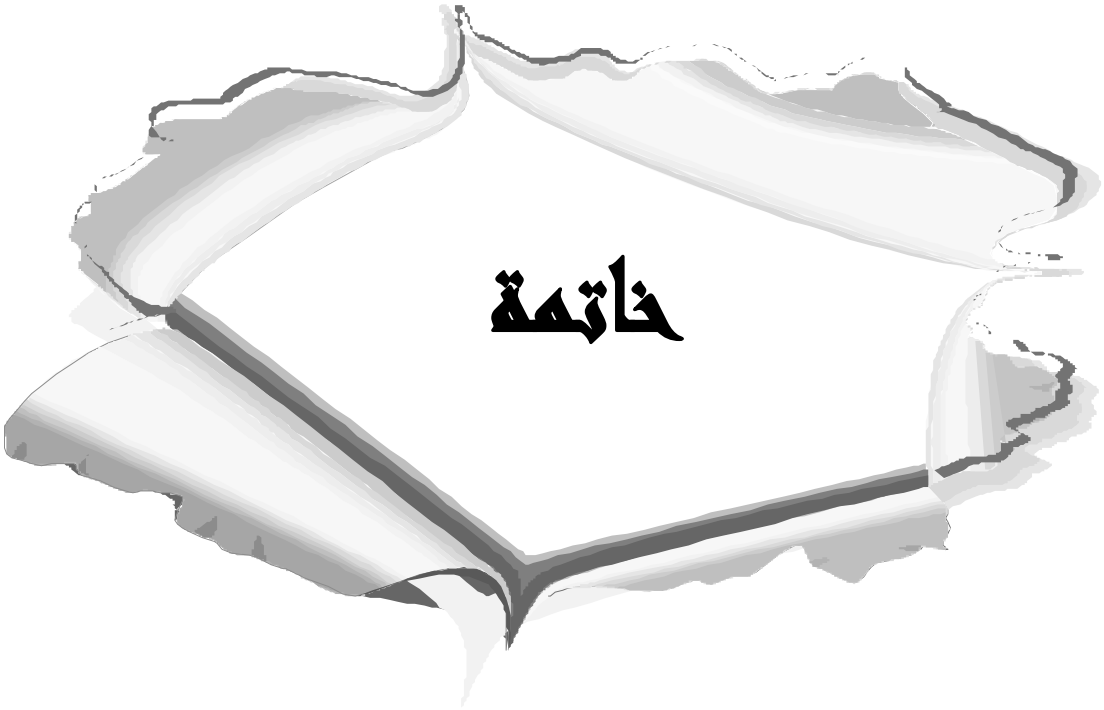
خاتمة

## خاتمة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة في العديد من دول العالم، لما لها من خصائص تميزها عن غيرها، فهي تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فلقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، وذلك بالتركيز على مشكلة التمويل الذي يعتبر أهم عائق يقف أمام تنميتها، كما تناولنا أهم الاجراءات التي يتبعها البنك في دراسة وتحليل منح القروض من طرف هذه المؤسسات. وفي الأخير خرجنا بجملة من النتائج والتوصيات المقترحة نوجزها فيما يلي:

**أولا: نتائج البحث**

1. بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية ومشاكل المحيط والتسويق.
2. لقد مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل بعدما كانت مهمشة في ظل تبني نظام اشتراكي، حيث شهدت اعادة الاعتبار نسبيا في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق.
3. تنوع القروض الممنوحة من طرف البنك المتمثلة في القروض الموجهة للاستغلال والاستثمار.
4. المشكل الرئيسي الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في عدم قدرتها الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي، ويرجع ذلك لارتفاع درجة المخاطرة ولعدم وجود الضمانات المناسبة إضافة إلى ضعف قدرتها التنافسية أمام المؤسسات الكبرى والمؤسسات المالية الأخرى.

**ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات**

**الفرضية الأولى:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس الاقتصاد المعاصر نظرا لمساهمتها الكبيرة في زيادة النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى الخصائص المميزة لها من مرونة وقدرة على التطوير، بالإضافة إلى قدرتها الكبيرة على مقاومة الاضطرابات في أوقات الأزمات الاقتصادية، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

**الفرضية الثانية:** إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في امتصاص البطالة، وزيادة الصادرات وخلق القيمة المضافة، بالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي على جميع المستويات، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

**الفرضية الثالثة:** تكتسي عملية منح القروض العديد من المخاطر(مخاطر خاصة، مخاطر عامة)، ولهذا يتبع البنك العديد من الطرق للحد أو التقليل من هذه المخاطر وذلك بتقديم ضمانات، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

**الفرضية الرابعة:** من خلال دراستنا التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة حمام الضلعة– تبين لنا أن البنك يقوم بدراسة دقيقة وشاملة حول طلب القرض قبل اتخاذ القرار في منح القرض أو عدم منحه قصد التأكد من استرجاع المبلغ وفوائد المترتبة عنه عند تاريخ الاستحقاق، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

**ثالثا: التوصيات**

من خلال هذه النتائج، نقدم جملة من التوصيات والاقتراحات أهمها:

1. تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن.

2. تكييف النظام البنكي الجزائري مع الاحتياجات الحالية وتطوير أساليب وأدوات التمويل وانتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات والتخصصات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية الشاملة.
4. ضرورة تكييف سياسات تمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة.
5. إقامة محفظة مالية مشتركة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفادي المخاطر المالية.
6. ضرورة إعادة النظر في طبيعة الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية عند منح الائتمان لهذه المؤسسات.

**رابعا: آفاق البحث**

في هذا الإطار وبناء على الدراسات التي قمنا بها يمكن أن نطرح مواضيع جديرة بالبحث مستقبلا وهي:

1. انضمام الجزائر إلى OMC وآثارها على سيرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكل البطالة في البلدان النامية.
3. مصادر التمويل والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع:**

**أولا: المراجع باللغة العربية**

**أ. الكتب:**

1. الأستاذ رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية، ط1، 2011.
2. خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
3. جمعة فايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال المصغرة، إدارة الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2006.
4. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
5. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، 2002.
6. الحاج طارق، مبادئ التمويل، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
7. زغبي هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر والنشر والتوزيع، عمان، 2002.
8. عبد السلام عبد الغفور، إدارة المشروعات الصغيرة، الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001.
9. قزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد بنوك الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
10. الزبيدي حمزة محمد، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000.
11. عبد المجيد عبد المطلب، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000.

12. محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، دار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

13. راغب فريد النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.

14. علام سمير، إدارة المشروعات الصغيرة، مراجعة عبد الفتاح الشريني، دار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1993.

15. الحناوي محمد الصالح، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

**ب. المذكرات والرسائل:**

1. يخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

2. خوني رابح، ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، رسالة لنيل شهادة ماجستير، فرع الاقتصاد 2002.

3. تباني هاجر، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.

**ج. : الملتقيات والمجلات:**

**1.** عواطف محسن، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي استراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقلة، يومي 17-18 أفريل 2012.

2. بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

3. عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد رقم 09، 2006.

4. محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير رسمية، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية حول: تمويل مشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 25-26 ماي 2004.

5. جمال عبد الخضر عبد الرحيم، خطابات الضمان والاعتمادات الضامنة في التشريعات والقواعد الدولية واتفاقية الأمم المتحدة، اتخاذ المصارف البنكية العربية، الكويت، 1999.

**ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية**

1. Michel Mathieu ,l'exploitation bancaire, et le risque du crédit, revue banque éditeur, paris, 1995 .

**ثالثا: مواقع الأنترنت**

1. http// www.unica- na.org/ cie2008 documents/ Samia , ppt consulté, 25/03/2012 r 15 :Soir 28 .

## الملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور أساسي في سيرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل الدول، من خلال توفير مناصب عمل جديدة وخلق روح المبادرة وتحقيق زيادة في حجم الاستثمار.

إن من أهم محاور السياسات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل، إما عن طريق الأموال الخاصة أو عن تقديم قروض وهذه المصادر تختلف من قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل، وذلك من أجل ضمان استمرار نشاطها.

إن نجاح البنوك في علاقتها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب توفر وسائل مادية وموارد بشرية كفيلة بجعل القطاع أحد أهم العملاء الاستراتيجيين للبنوك.



- **الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، القروض البنكية.



**Summary**:

SMEs play a key role in the economic and social development process in all countries, by increasing investment providing new jobs, creating entrepreneurship and.

One of the most important policy hubs supporting the SME sector is financing, either through term, in order to -term to long-private funds or by providing loans. These sources vary from short ensure their continued activity.

ss of banks in their relationship with small and medium enterprises requires the The succe availability of financial means and human resources to make the sector one of the most important strategic customers of banks.



**Keywords**: Small and Medium Enterprises, Bank Finance.